مقاتلي الجيش الحر السوري اثناء التدريب على مشارف ادلب.. (أ ف ب)

الحكومة والمعارضة السورية تتبادلان الاتهامات في مجزرة حماة

□ دمشق / BBC

اتهمت الحكومة السورية ما وصفتها بـ "قنوات الإعلام الدموي" و المجموعات الإرهابية" بارتكاب مجزرة في بلدة التريمسة في ريف حماة.

وجاء ذلك ردا على اتهام المعارضة للجيش السوري و"الميليشيات المسلحة الموالية للحكومة "بقتل أكثر من ٢٠٠ شخص في المجزرة."

ونقلت وكالة الأنباء السورية عما وصفته بمصدر إعلامي سوري قوله إن المجزرة "محاولة لتأليب الرأي العام ضد سوريا وشعبها واستجرار التدخل الخارجي عشية اجتماع لمجلس الأمن الدولي."

وتقول الرواية الحكومية السورية إن "الأجهزة الأمنية المختصة اشتبكت (الخميس الماضي) بعد مناشدات من الأهالي مع مجموعة إرهابية مسلحة في بلدة التريمسة بريف حماة، كانت تطلق النار بشكل عشوائي على أهالي البلدة".

" أسلحة إسرائيلية"

ونقل عن مصدر بمحافظة حماة قوله إن الاشتباك "أسفر عن إلحاق أضرار فادحة بصفوف المجموعة الإرهابية واعتقال عدد من أفرادها ومصادرة الأسلحة التي كانت بحوزتها، وكانت رشاشات وأسلحة إسرائيلية الصنع".

وأشار المصدر نفسه إلى أن "ثلاثة عناصر من الأجهزة الأمنية المختصة قتلوا في الاشتباك."

وتقول المعارضة السورية إن "القوات السورية والميليشيات المسلحة الموالية للنظام السوري (الشبيحة) ارتكبت مجزرة بحق سكان قرية التريمسة الخميس، قتل فيها أكثر من ٢٦٠ شخصا وجرح ٣٢٠."

وأضافت المعارضة "تعرضت التريمسة منذ الخامسة من صباح الخميس لحصار خانق من الجهات الأربع ترافق مع قطع كامل للإتصالات والتيار الكهربائي، وبدأ القصف العشوائي على القرية بالمدافع والقذائف الثقيلة لمدة أربع ساعات متواصلة، ثم اقتحمت الميليشيات المسلحة الموالية للنظام القرية وارتكبت مذبحة بحق السكان، إضافة إلى حرق للبيوت وتدمير الممتلكات، ثم شنت حملة إعتقالات طالت مايزيد عن ١٠٠ معتقل من أبناء القرية."

عنان وموسكو

على صعيد المساعي الدبلوماسية، أعلنت الخارجية الروسية أن كوفي عنان ، المبعوث العربي والدولي، سيزور موسكو الاثنين المقبل لبحث سبل حل الأزمة السورية مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن مصدر بالخارجية الروسية قوله "المباحثات سوف تتركز على الوضع الراهن في سوريا وفرص التوصل الى حل سوري داخلي".

وفي بكين، أعلنت الحكومة الصينية أنها ستدرس جديا مشروع قرار غربي اقترحته بريطانيا في شأن الأزمة السورية.

وقال ليو ويمين، المتحدث باسم الخارجية الصينية في مؤتمره الصحفي الأسبوعي امس الجمعة إن الصين "تنظر بجدية" في مشروع القرار.

وأضاف انه يجب على أعضاء مجلس الأمن السعي لإجماع في شأن القرار، الذي اقترحته بريطانيا وتسانده الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

وينص مشروع القرار على فرض خطة الانتقال السياسي السلمي، التي اقترحها كوفي عنان المبعوث الدولي والعربي، بقوة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

فرنسا: التدخل العسكري في مالي محتمل

□ باريس / رويترز

قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم الخميس إن القوى الأجنبية ربما تتدخل عسكريا في مالي بعد ان سيطر متشددون على صلة بالقاعدة على أجزاء كبيرة من البلاد.

وشبهت حكومات افريقية وغربية الوضع في مالي بأفغانستان حيث يوجد خليط من المتشددين الاسلاميين المحليين والاجانب بينهم مقاتلون مرتبطون بالقاعدة استغلوا التمرد الذي بدأه متمردون انفصاليون من الطوارق في كانون الثاني الماضي.

وقال فابيوس وهو يشير الى ان التدخل سيكون بقيادة افريقية لكن تدعمه قوات دولية "من المحتمل أن يتم استخدام القوة في شمال (مالي) بين لحظة وأخرى".

وبعد طرد متمردي الحركة الوطنية لتحرير أزواد من مواقعهم عزز المقاتلون الاسلاميون قبضتهم حيث يسيطرون الان على ثلثي شمال مالي الصحراوي الذي يشمل اقاليم جاو وكيدال وتمبكتو. ونفذوا هجمات عدة على مزارات صوفية تاريخية صنفتها منظمة التربية والعلم والثقافة (يونسكو) على انها من مواقع التراث العالمي .

وأيد مجلس الامن التابع للامم المتحدة في الخامس من تموز الجهود السياسية لدول غرب افريقيا لانهاء الاضطرابات في مالي لكنه لم يصل الى حد دعم التدخل العسكري هناك الى ان يتم تحديد التفاصيل الدقيقة.

ولم يوفر القرار الذي صاغته فرنسا الدعم الذي كانوا يسعون اليه لكنه لم يستبعده في المستقبل. وعبر ايضا عن دعمه الكامل للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وجهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الافريقي في مالي.

وقال فابيوس للصحفيين في باريس "هذا وضع خطير لانها المرة الاولى التي يرسخ فيها ارهابيون أقدامهم في مدن مهمة ويمكن ان يصبحوا في وضع يتيح لهم التواجد في البلاد بكاملها."

وما زال زعماء دول غرب افريقيا يحاولون جهدهم لدفع السياسيين المتناحرين في مالي على تشكيل حكومة وحدة وطنية تطلب بعد ذلك قوات تدعمها الامم المتحدة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من اجل المساعدة في القتال ضد الجماعات التي تحتل الشمال.

وقال فابيوس "لديهم (الاسلاميون) الكثير من الاموال واسلحة ثقيلة وهم مستعدون للموت وعدوهم الرئيس فرنسا."

وأضاف "هناك خطر ينذر بأن ما يحدث في شمال مالي يمكن ان يحدث في مناطق اخرى..."

وأوضح فابيوس ان باريس لن تقود تدخلا عسكريا لان ماضيها الاستعماري في البلاد سيعقد الامور.

البنتاغون: صواريخ إيران الباليستية تهدد أمريكا

□ واشنطن / أ ف ب

كشف تقرير حديث للبنتاغون، عن تحسن مطرد في القدرات الصاروخية لإيران، لافتاً إلى أن الجمهورية الإسلامية قد تكون قادرة على تجربة صاروخ يصل مداه إلى سواحل الولايات المتحدة في غضون ثلاث سنوات.

ووفقاً لأحدث تقييم أجرته وزارة الدفاع الأمريكية للجيش الإيراني، ونشر الأربعاء الماضي، فأن: "إيران عززت أنظمتها الراهنة من حيث الفعالية والقدرات التدميرية بتطوير مدى دقتها وحمولتها" ما يتيح للصواريخ إسقاط متفجرات على مساحة أوسع مما يسبب المزيد من الدمار."

ويشار إلى أن إيران أجرت تجارب صاروخية خلال التدريبات العسكرية الأخيرة التي أجرتها، الأسبوع الماضي، وقالت إنها لاختبار صواريخ قادرة على ضرب قواعد أمريكية في الشرق الأوسط.

وأوضح متحدث عسكري إيراني أن المناورات صممت لاختبار دقة وفعالية الرؤوس الحربية والأنظمة الصاروخية، مضيفا "خلال التدريبات ستستخدم صواريخ، بعيدة، ومتوسطة وقصيرة المدى، سيجري إطلاقها من نقاط مختلفة في جميع أنحاء البلاد."

يذكر أن تقرير البنتاغون هذا جرى إعداده في إبريل/ نيسان الماضي، فهو بالتالي لا يتضمن تقييمات استخباراتية للمناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة التي اختتمت مطلع الشهر الحالي.

كما أنه لم يُتح للمسؤولين الأمريكيين التأكيد بشأن مدى دقة التصريحات الإيرانية حول تلك المناورات.

وتضمن تقرير البنتاغون المناورات العسكرية التي اختبرت فيها الجمهورية الإسلامية صواريخ عدة من بينها النظام الصاروخي المتعدد "سالفو."

ويكرر تقييم البنتاغون ما سبق وأن أعلنت الإدارة الأمريكية مرارا، بأن إيران عكفت، وخلال العقدين الماضيين، على تطوير قدراتها من الصواريخ الباليستية وتوسيع نطاق نفوذها بالمنطقة، ما قد يهدد الولايات المتحدة، وحلفاءها وشركاءها الإقليميين.ويؤكد التقرير أيضاً، أن إيران ما زالت قادرة على اختبار صاروخ بعيد المدى عابر للقارات بحلول عام ٢٠١٥ "، وذلك عند تلقيها مساعدات خارجية كافية."

وبدأت الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، في نشر الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية لدرء مخاطر صواريخ من "أنظمة مارقة" كما تقول واشنطن.

ويحذر المحلل الستراتيجي، جون مايك، من أن المنظومة الدفاعية لم يجر تشغليها بالكامل، مضيفاً "عام ٢٠١٥ قريب للغاية، وإذا صدقت التوقعات (البنتاغون) فأن إيران ستمتلك الصواريخ الباليستية قبل أن تجهز الولايات المتحدة الدفاعات لها."

انقسامات سياسية تخيم على زيارة كلينتون لمصر

□ القاهرة / CNN

تخيم الانقسامات السياسية التي تسيطر على الشارع المصري، على الزيارة المرتقبة لوزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، التي من المقرر أن تصل إلى القاهرة اليوم السبت، وهي أكبر مسؤولة أمريكية تزور مصر بعد فوز مرشح جماعة "الإخوان المسلمون"، الدكتور محمد مرسي، برئاسة الجمهورية، كأول رئيس لمصر بعد الرئيس السابق، حسني مبارك، الذي كان واحداً من أبرز حلفاء واشنطن في المنطقة.

وفيما أعربت الخارجية الأمريكية عن تطلع الوزيرة كلينتون إلى زيارة مصر، فقد أكدت، في الوقت نفسه، أن واشنطن "تريد نجاح عملية التحول في مصر، على نحو يلبي تطلعات الشعب المصري، ويفي بوعود الثورة"، مشددة على أن تحقيق ذلك "أمر يرجع إلى الشعب المصري"، وأن الولايات المتحدة لا تأخذ جانب أي طرف من الأطراف التي عليها أن تواصل الحوار المناسب فيما بينها.

وقبل ساعات من الموعد المحدد لوصول كلينتون إلى القاهرة، تطرق المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، باتريك فينتريل، خلال مؤتمر صحفي عقده الخميس، إلى الأزمة التي تشهدها مصر حالياً، بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بـ"حل" مجلس الشعب، والقرار "المضاد" الذي أصدره مرسي بدعوة المجلس، الذي تسيطر جماعة الإخوان على غالبية مقاعده، للانعقاد ومواصلة مهامه، ثم قرار المحكمة مجدداً، بوقف العمل بالقرار الجمهوري.

وفيما يتعلق بطريقة وجهة التواصل بين الولايات المتحدة ومصر في هذه الفترة، سواء مع الرئيس مرسي، أو مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قال المتحدث إن "الولايات المتحدة تتعامل مع مصر على جميع المستويات، العسكريون مع العسكريين، والدبلوماسيون مع الدبلوماسيين، ومع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومع الناس من جميع المشارب المختلفة، من مختلف الأحزاب السياسية."

وفي القاهرة، دعت إحدى القوى السياسية، وهي جماعة "اتحاد شباب ماسبيرو"، في بيان لها الخميس، جميع القوى الوطنية والشبابية لوقفة حاشدة أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة، في الخامسة من مساء السبت ١٤ يوليو/ تموز الجاري، لرفض زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لمصر، تحت عنوان "لا للتحالف الأمريكي والإخوان المسلمين، لفرض الوصاية على مصر."

وذكر البيان، بحسب ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفاز الرسمي، أن "هذه الدعوة تأتي لاتخاذ موقف وطني حاسم للشعب، الذي قام بثورته من أجل الحرية، مطالباً بفرض السيادة، من خلال التدخل الأمريكي المتواصل في الشأن المصري، وكشف العلاقة الخبيثة بالاتفاقات والصفقات بين الأمريكان وجماعة الإخوان، بقيادة مرشدها محمد بديع، من خلال الجلسات السرية التي عقدت بين الطرفين."

ولفت البيان إلى أن "التحالف" بين واشنطن وجماعة الإخوان، "تجسد في الضغط المتواصل، الذي ظهر بوضوح من الإدارة الأمريكية على المجلس العسكري، لدعم محمد مرسى رئيساً لمصر، والضغط الأمريكي من أجل عودة البرلمان المنحل، وانتهاك أحكام القضاء."

وأشار اتحاد شباب ماسبيرو إلى أن "علاقة الإخوان المسلمين بالأمريكان ظهرت ملامحها، وكشف خبراء وسياسيون عنها، عقب ثورة (٢٥ يناير) عند زيارات متواصلة لمسؤولين أمريكان، للالتقاء بقيادات الإخوان في مقرهم، من دون غيرهم من الفصائل السياسية، ولم يتم الإعلان عن تفاصيل هذه الجلسات، ولكن ظهرت خفاياها بالدعم المتواصل من الإدارة الأمريكية للإخوان للوصول الى السلطة."

يُذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد كشفت، في بيان بموقعها الإلكتروني، في وقت سابق من الشهر الجاري، أن الوزيرة هيلاري كلينتون ستصل إلى مصر في ١٤ من الشهر، وتلتقي كبار المسؤولين بالحكومة والمنظمات المدنية، كما ستقوم بافتتاح القنصلية الأمريكية بالإسكندرية يومي ١٥ و١٦ يوليو/ تموز الحالي، على أن تتوجه وزيرة الخارجية الأمريكية بعد ذلك إلى إسرائيل.

مرسي

كلينتون

فوز ساحق للتحالف الوطني بزعامة جبريل في طرابلس

□ طرابلس / رويترز

أظهرت نتائج جزئية كشفت عنها المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا يوم الخميس ان التحالف الوطني المعتدل بزعامة رئيس الوزراء السابق محمود جبريل حقق انتصارا ساحقا على الاحزاب الإسلامية المنافسة في اول انتخابات حرة في البلاد منذ اكثر من ٤٠ عاما.

وكشفت عمليات احصاء الاصوات في شتى انحاء البلاد عن هزيمة مدوية للجناح السياسي للاخوان المسلمين في ليبيا في اتجاه مخالف للنجاح الذي حققته الجماعات الاسلامية في بلدان عربية اخرى من دول الربيع العربي مثل مصر وتونس.

وليس من المتوقع اعلان النتائج الرسمية الكاملة قبل الاسبوع المقبل، لكن مع الانتهاء من فرز معظم الاصوات تأكد تقدم تحالف جبريل بشكل لا يمكن تغييره في طرابلس والجنوب وبنغازي مهد الانتفاضة في الشرق.

وقال المحلل السياسي الليبي ناصر أحداش ان الناس رأوا في جبريل الذي تعلم في الغرب وكان رئيس الوزراء خلال الانتفاضة العام الماضي انفتاحا على بقية العالم وراق لهم هذا الانفتاح بعد ان اغلق القذافي الابواب عليهم.

ولم تحقق جماعة اسلامية اخرى هي حزب الوطن بزعامة المقاتل الاسلامي السابق عبد الحكيم بلحاج نتائج يعتد بها بل ويتوقع ان يخسر بلحاج في دائرته في طرابلس.

وقال المتحدث باسم الحزب انس الفيتوري ان على الحزب ان يعيد النظر في ادائه ويقرر نوع التحالفات التي سيقيمها او ان يشكل منفردا معارضة قوية.

ولم يرد على الفور تعليق من التحالف الوطني ومن حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين.

وفي دائرة وسط طرابلس حصل التحالف الذي يضم زهاء ٦٠ حزبا معتدلا على ٤٦ ألف صوت مقابل اربعة الاف فقط لحزب العدالة والبناء وهو الجناح السياسي للاخوان المسلمين في ليبيا.

وقال أيمن عبودة عامل النفط البالغ من العمر ٣٥ عاما وهو يتسوق في طرابلس "انا صوتت لصالحه. وأرجو أن يصبح لليبيا الآن مستقبل جيد. وتظهر النتائج ان اختياري كان سليما."

في الحدث

■ حازم مبيضين

مرسي.. التراجع فضيلة

لم يكن أمام الرئيس الإخواني لمصر محمد مرسي إن هو شاء الاحتفاظ بموقعه غير التراجع عن قراره بدعوة المجلس النيابي المنحل بقرار المجلس العسكري المستند لقرار المحكمة الدستورية وليس مهما إعلان مؤسسة الرئاسة احترامها للدستور والقانون، وتقديرها للسلطة القضائية وللقضاة، والتزامها بالأحكام التي تصدر عن القضاء المصري، ولا التفسير القائل بأن قرار الرئيس استهدف احترام أحكام القضاء وحكم "الدستورية"، واختيار الوقت المناسب لتنفيذ الحكم بما يحقق مصلحة الشعب وصالح الوطن، ويحافظ على استمرار سلطات الدولة، خاصة مجلس الشعب المنتخب، في القيام بمهامه، حتى لا يحدث فراغ في سلطة التشريع والرقابة.

بعد إنذار العسكري لمرسي بالعودة عن قراره خلال ٣٦ ساعة.. وإلا، فطن الرئيس لضرورة احترام حكم "الدستورية"، لأن مصر دولة تحكمها سيادة القانون واحترام المؤسسات، كما فطن إلى ضرورة التشاور مع القوى والمؤسسات، والمجلس الأعلى للهيئات القانونية، لوضع الطريق الأمثل للخروج من هذا المشهد، ليكون ممكنا تجاوز هذه المرحلة التي تمر بها البلاد، ومعالجة كل القضايا المطروحة، لحين الانتهاء من إقرار الدستور الجديد، وفي الوقت عينه انبرى الذين أغروه باتخاذ قراره، مدافعين بالقول إن الرئيس يحافظ على المصلحة العليا للدولة، وأن القرار صدر احتراما لحجية الأحكام القضائية، وأن الخلاف كان يتعلق بطريقة تنفيذ حكم "الدستورية"، وطمأنوه بعدم تأثير عودته عن قراره على صورته كرئيس، متهمين من يقول بذلك، بأنهم يحاولون عرقلة التطور الديمقراطي.

"العسكري" والرد على اتهامه بالتسلط وقيادة انقلاب، أصدر بيانا شدد فيه على أهمية سيادة القانون والدستور، حفاظا على مكانة الدولة المصرية، وأكد أن قراره بحل مجلس الشعب وفقا لصلاحياته، هو قرار تنفيذي لحكم "الدستورية"، القاضي ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه، وأكد البيان انحياز المجلس لإرادة الشعب، وشدد على عدم صحة الادعاءات الكاذبة، والشائعات المغرضة التي تسيء له، وقال إن اتهامه بإبرام الصفقات يعد أمرا خطيرا، يمس الثوابت الوطنية، التي طالما حرص على التمسك بها واحترامها. ومن جانبه تراجع رئيس البرلمان، الذي كان قد سارع لدعوة المجلس للانعقاد، معتمدا على قرار مرسي، وقال إن قرار مرسي لم يتعرض لحكم "الدستورية". وأن سيادة القانون هي أساس الشرعية، ونفى التدخل في أعمال السلطة القضائية، مؤكدا احترام أحكام القضاء والسوابق البرلمانية، ووصف الجلسة التي دعا إليها، بأنها مخصصة لمناقشة آلية تنفيذ أحكام القضاء وفقا للقانون، وتطبيق منطوق حكم المحكمة الدستورية العليا.

ليس هناك شك في أن تعجل مرسي، وعدم دراسته لقراره بشكل واف، وربما توقعه رد فعل مختلف من العسكر والدستورية، كل ذلك أغرق البلاد في أزمة مؤسساتية، ستتفاقم إن صدر حكم قضائي ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، حينها سيعود تشكيل اللجنة الجديدة للعسكري، وفقا للإعلان الدستوري المكمل، الذي يقضي بأن يقوم المجلس بتشكيل الجمعية في حال فشل البرلمان في تشكيلها، وسيدفع ذلك بكل التنظيمات السياسية لمحاولة تصدر الواجهة، وقد بادر محمد البرادعي إلى ذلك، فأدلى بوجهة نظر حيال شكل الدستور الجديد، وسيتبعه آخرون، وبما يعني اكتظاظ الساحة المعيق للحركة، في وقت تحتاج فيه مصر إلى هدوء وثبات يسمح لها بالإنطلاق مجددا إلى آفاق أرحب.

تراجع مرسي لاينم عن الرضى، بقدر ما يوحي بفهم متأخر للظروف، ولميزان القوى، ويؤكد أن مجرد الركون إلى أن مليونيات الإخوان في ميدان التحرير، لايعني رضوخ القوى الأخرى التي تملك أسلحتها، وهي قادرة على الدفاع عن مواقفها وقراراتها، استنادا إلى الدستور، الذي أقسم مرسي على احترامه ثلاث مرات، في ثلاثة مواقع، وهو اليوم أمام امتحان الوفاء بذلك القسم، ولو كان بالتراجع عن قراره، فالتراجع في هذه الحالة فضيلة.